

الا احمد فانما جازع في احد كذا الروايات عنده وللمحدثون من اصحابنا وا
ختلفوا فيما اذا نوي في الميراث مهي عليه قبل صلوة الفجر ولم ينزل في مهي عليه
 حتى غرقت الشمس فقال مالك والثوري في احد قوله يصح صومه وقال ابو حنيفة
واجمعا على ان الاسباب اذا اشبهت من عليه الشهر اجتمعت وصاموا **واختلفوا**
 على ان الاسباب اذا اشبهت من عليه الشهر اجتمعت وصاموا **واختلفوا** فيما اذا صام
 قبله فقالوا لا يجوز من سنته الا الشافعي في احد قوله انه يجب به **واجمعا** على ان
 الهلال اذا راي في نهاره قبل الزوال او بعد فانه ليلة القابلة الا في الروايات عن
 احمد انه اذا راي قبل الزوال فهو للثامنة **واختلفوا** في المصنفين سبعا والشافعي
 او كما في النفس يظهر ان الاسباب في يومين او الاسباب في يومين او الاسباب في يومين
 حنيفة يلزمهم كلهم اما في بقية الشهر مع زوال العذر هم وصوم ما عدوا من
 الاعداء ولا قضاء عليهم للمصوم الذي رآه اعداءه في ثمانية وقال الشافعي لا يلزم
 الا ما كان في الايام التي لم يزل فيها في صومته ويلزم الباقي وقال احمد
 لا يلزمهم في اظهر الروايات **واختلفوا** على ان من وجرت منه افي قتره في بعض النهار
 ثم اغمى عليه باقربان صومه صحيح **واختلفوا** فيما اذا افاق المجهول بعد مضي
 الشهر فقال مالك والشافعي اصرى روايته يقضي وقال ابو حنيفة والشافعي لا
 قضا عليه **واختلفوا** فيما اذا افاق في ابتداء الشهر فقال ابو حنيفة يلزمه صوم
 ما بقى ويقضي وقال الشافعي وحمد في احدي روايته انما يلزم صوم ما افاق
 فيه ولا قضاء عليه لما مضى ولهذا القول من الشافعي في هذه المسئلة وغيرها
 انما هو على من افاق من اعيانها المجهول فلا يقضي في مافاته على وجهها
واجمعا على انه نكح مضع العكاز الذي يزرعه المضع فهو في الصوم ونكح المرأة
 ان يوضع لصيدا طعاما من غير ضرره **واختلفوا** في القصد هل هو بغير الصيام
 فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يفسد الصيام باللفظ وقال احمد يفسد الصيام
 باللفظ وعمر احمد انه لا يفسد الصيام باللفظ وهذا الصحيح من مذهبه ذكره الحسن بن روايه
 واصله **واجمعا** على ان العبا والارخان او الذباب او البقا اذا دخلت
 الصيام فانه لا يفسد صومه **واختلفوا** على انه نكح افراد يوم الجمعة ويوم السبت

صوم الا ان يوافق عادة ابا حنيفة في قوله لا يكره وقال مالك نكح افراد
 يوم الجمعة خاصة وقد روي المزني عن الثوري ان قال ولا ييسر الا ان
 انتهى عن صيام يوم الجمعة الا على الاحتياط وان كان اذا احبته منع عن
 الصلوة التي لو كان مغفلا فعلها **واختلفوا** على استحباب صوم الايام الست
 من شوال متبعية رمضان الا في احدي روايته ومالك في قوله لا يكره ذلك ولا يستحب
واختلفوا على ان ليلة القدر تطيب في شهر رمضان الا في احدي روايته
 في السنة ثم **اختلفوا** المتفقون على انها في شهر رمضان في اهلها ليلة وليلة تس
 فيها فقال الشافعي ليلة احد وعشرين الفا في ليلة ثلثة وعشرين واما مالك
 لباقي الافراد من المسرة الا حلالها سوا وقال احمد ليلة سبع وعشرين وقال
 النووي الذي رآه ان في ليلة الحارمي والمطرب كما ذكره من قوله انها في ليلة
 الجمعة واخر في من اختلف به انه راجع ليلة سبع وعشرين **واختلفوا** على ان يوم
 عرفة مستحب لمن لم يكن بعرفة وكذلك اختلفوا على ان صوم يوم عا ستورا وان
 ليس بواجب **واختلفوا** على استحباب صيام الايام المبيحة التي راجعها في الاحتياط
 وهي الثمانية عشر والاربع عشر والخامس عشر **واختلفوا** في افضل الاعمال بعد
 العزيم فقال الشافعي الصلوة افضل اعمال العبد وتلقوها افضل الصلوة وقال
 احمد لا اعلم شيئا بعد الفريضة افضل من الجهاد واما مالك ورواية في حقه
 انه لا شيء بعد فريضة العيمان من اعمال البر افضل من العلم في اجملها **والاعتكاف**
اجمعا على ان الاعتكاف مقرب لله وانه قربة قال الشافعي وعبدوا بالبراهيم
 واما علي ان طهر بيتك للظنانيين والعاكفين والركيع المجرد وقد روي في هذا
 الكتاب فضل النبي صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان قال النووي في هذا الاعتكاف
 المشروح لا يحل ان يسمي خطوة والاعتكاف عند الفريضة **قال الشافعي**
انه فئات نبات التلحاح في كل سنة عكوف العياكي سبعم صرحت
 وصرحت في الشري عبا عن النبي في المسجد النبوي **والاعتكاف** على ان
 يصوم بالنية وانقطع عن صحته مع الصوم ثم **اختلفوا** في حكم الاعتكاف في غير
 صوم فقال ابو حنيفة ومالك واهل البيت لا يصح بغير صوم جعلوا

في الوقت

علي القاصد

صوم

ت
احد

بالاعتكاف